

والفعل المذكور اي وهو طبع لا عامل محذوف كذا
وهو يفت لان طبع عندهم مقول بيقت فلذا عدل
وكذا يقول بعد لتاولم بفعل از زيدفت بفتة
الزاي فيعملوا بفتة فتا ويسو حالاً فتصل من ذلك
ان المذهب ثلثة مذهب سيبويه والجمهور يصبون
بفتة على الحال ومذهب الاضنق والبيد يعملونه
منصوباً على المصدرية يعادل محذوف لا على الحال
واكوفيون يوافقون الاضنق والمبرد في كونه منصوباً
على المصدرية كسما العزق في الناصب له فيقولون
الناصب له نفس الفعل المذكور لا عامل محذوف
وبعور لونه بفعل موافق لفظ المصدر ويجملون
المصدر بفتة الاحال ولم ينكر لزم حرف نفي وجزم
وتقلب وينكر فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه
الكون ومخالفاً منصوب على نزع الخافض وهو الحال
فاعل وان حرف شرط ولم حرف نفي وجزم وتقلب وتأخر
فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه الكون وقا على
مستتر عامية على هذا الحال واجلته من الخارم والجمهور
في عمل جزم فعل الشرط واودق عطف وهو يفت
الواو لوقوعها بعد شرط ويخصصه بفتة فتا
وكذا اقول اوبين والفتورينها عانيد على هذا الحال اي على
ومن بعد حارة مجزوم بفتة فتا وسبق مصنف اليه

واوصافه معطوف على نفي وتلك الكاف حارة القول
محذوف خبر لبتدا محذوف ولاناهية ويصح فعل مضارع
مجزوم بلم الناهية وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة
دليل عليها وامر وفاعل وعلى امر متعلق بيبغ وسنبل
حال من فاعل ييبغ واستقير ولم ينكر وهو الحال في الغالب
ان لم يتاخر ولم يخصص ولم يبي من بعد نفي او ما شابهه
وذكر كقولك لا ييبغ امر على امر زائد حال كونه مستحقاً
ببغية وتقدم عليه وحاصل المعنى ان صاحب
الحال لا يكون الامم من ولا يقع نكرة في الغالب الا بسوغ
ومجوز لوقوعه نكرة وهو احد امور ثلثة اما ان
يتاخر عن الحال ويتقدم الحال عليه او يخصص بوصف
او اضافة او بين ويظهر واقعان بعد نفي او شبهه
وهو النهي والاستفهام لزم قول المم ولم ينكر لزم اي
ان يقيد عدم تاخر او تخصيصه او اياته من بعد
نفي لثقات وجد واحد من هذه الامور جاز ووقوعه
نكرة في الغالب ومن غير الغالب قد لا توجد هذه
الامور وينكر لاسيات في اخرها حق الحال اي
ان ذلك من قول المم ولم ينكر لزم الا عند وجود مسوغ
اي مجوز التنكيره فان وجد مسوغ لذكر جاز ان يكون
نكرة وقول مسوي السوع والمجوز لوقوعه نكرة وقول
احد امور ان ثلثة ذكرها المم وقول منها اي من الامور